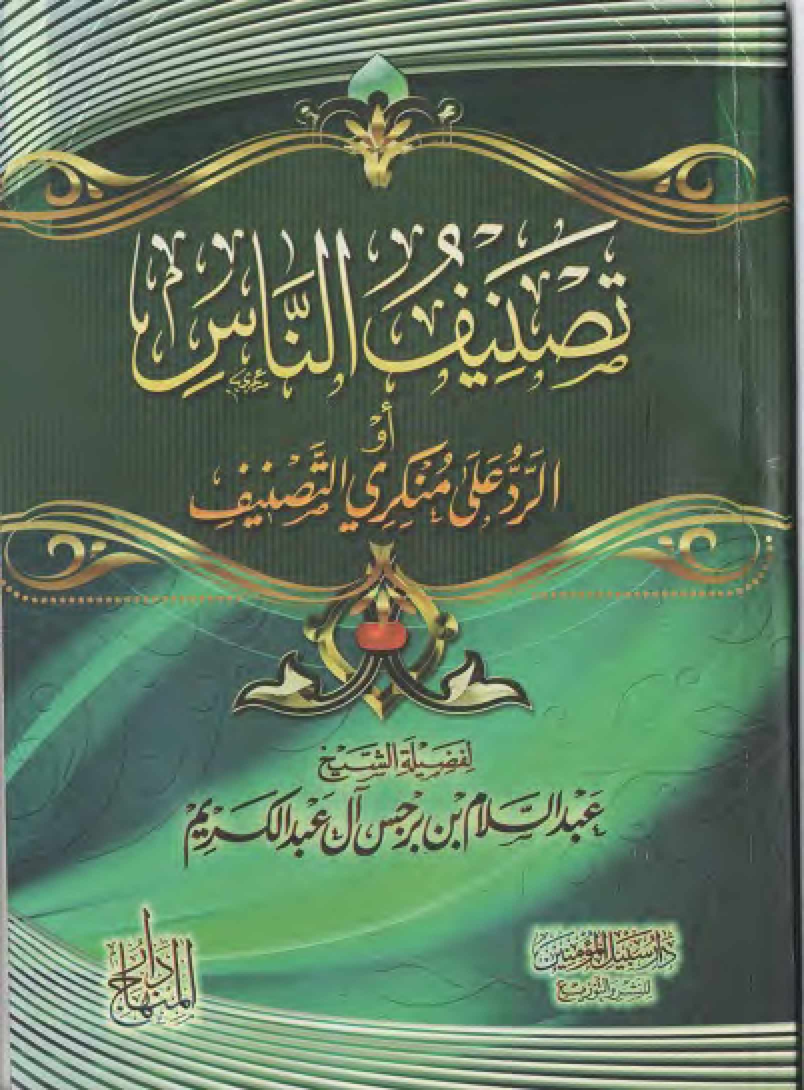
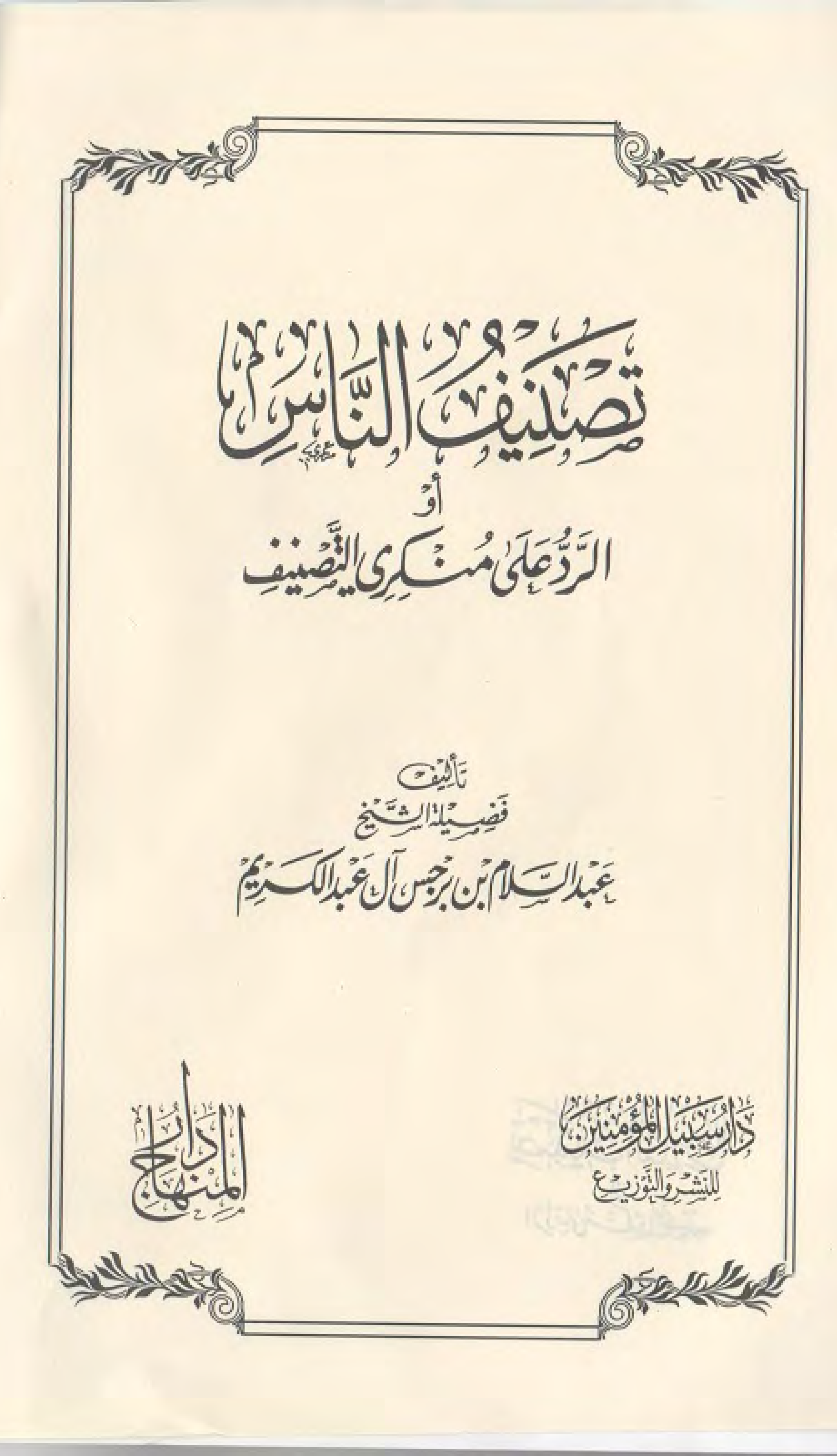


تصنيف الناس
أو
الرد على منكري التصنيف
لفضيلة الشيخ
عبد السلام بن برجس آل عبد الكريم
دار سبيل المؤمنين
للنشر والتوزيع
دار المنهاج



تصنيف الناس

أو

الرد على منكري التصنيف

تأليف

فضيلة الشيخ

عبد السلام بن برجس آل عبد الكريم

دار المنهاج

دار سبيل المؤمنين للنشر والتوزيع

تصنيف الناس

أو

الردُّ على منكري التصنيف

الطبعة الأولى
١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م

رقم الإيداع: ٢٠١٢/١٧٥٠٩



شارع الهدي المحمدي - من أحمد عرابي - مساكن عين شمس
القاهرة - جمهورية مصر العربية
جوال: ٨١ ٤٠ ٠١٢٢٨٨٨٨/٠٠٢ - ٧٨ ٤٠ ٠١٢٢٨٨٨٨/٠٠٢ - ١٣ ٤١ ٠١٢٢٨٨٨٨/٠٠٢
E-Mail : daralmenhaj@hotmail.com
daralminhaj@yahoo.com



عين شمس - القاهرة - جمهورية مصر العربية
جوال: ٠١٠٦٦١٠٠٩٩ - ٠٠٢٠١٤٦٦١٠٠٩٩ - ٠٠٢
البريد الإلكتروني:
Dar_sabilelmomnen@yahoo.com
Dar_sabilelmomnen@hotmail.com



بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مقدمة الناشر

إنَّ الحَمدَ لله، نَحمَدُهُ، وَنَستَعِينُهُ، وَنَستَغفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِالله مِن شُرُورِ أنفُسِنَا وَمِن سَيِّئَاتِ أعمَالِنَا، مَن يَهدِهِ اللهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَن يُضلِل فَلا هَادِيَ لَهُ، وَأشهَدُ أن لا إلهَ إلَّا اللهُ وَحدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ، وَأشهَدُ أنَّ مُحَمَّدًا عَبدُهُ وَرَسُولُهُ.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [آل عمران:١٠٢].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء:١].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب:٧٠، ٧١].

أمَّا بَعدُ: فَإنَّ أصدَقَ الحَدِيثِ كِتَابُ اللهِ، وَخَيرَ الهَدي هَديُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَشَرَّ الأُمُورِ مُحدَثَاتُهَا، وَكُلَّ مُحدَثَةٍ بِدعَةٌ، وَكُلَّ بِدعَةٍ ضَلالَةٌ، وَكُلَّ ضَلالَةٍ فِي النَّارِ.

وبعد:

فتصنيف الناس ونسبتهم إلىٰ عقائدهم ونِحَلهم وصفاتهم من حيث الحكم، ومن حيث القواعد- ليس علمًا مُخترعًا، وليس علمًا جديدًا، بل هو عِلم الجرح والتعديل الذي لا ينقطع من هذه الأمة ما بقي الليلُ والنهارُ.

فمَن رام أن يُطفئ نورَ هذا الفن لخاطر حِزبه، أو خوفًا علىٰ مَحبوبيه المجروحين- فقد ضلَّ وأضل، وشقي وأشقىٰ!

فتصنيف الناس بحقٍّ وبصيرةٍ حراسةٌ لدين الله ﷻ، وهو جند من جنود الله ﷻ ينفي عن دين الله -جل وعلا- تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، وزيغ المبتدعين، ومكر الخوارج المارقين، وسائر الفرق المُنْشقة عن صفوف أمة الصادق الأمين ﷺ.

فالتصنيف رقابة ترصد، ومِنظار يَتطلع إلىٰ كل مُحدِث، فيَرجمه بشهاب ثاقب لا تقوم له قائمة بعده، حيث يتضح أمره،

ويظهر عَواره: ﴿ وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ﴿٢٢٧﴾ ﴾ [الشعراء:٢٢٧].

ولكن أهل الأهواء أرادوا أن يضربوا حرس الدين وجنده، ويعتدوا علىٰ باب من أعظم أبواب العلم، وهو باب الجرح والتعديل، باب التصنيف؛ ليُزيلوه من هذه الأمة خوفًا علىٰ أسيادهم ومتبوعيهم!

وقد قام الشيخ عبد السلام بن برجس رَحِمَهُ ٱللَّهُ بالجواب عن مسألة مهمة وهي: هل هو حَقٌّ أم باطل؟ وهل يصح التصنيف بالظنّ أم لا يصح؟

وجواب هذه المسألة أن يقال: إن التصنيف الذي هو نسبة الشخص الذي تلبّس ببدعة إلىٰ بدعته، ونحو ذلك، كنسبة الكذاب إلىٰ كذبه، وهكذا كل ما يتعلق بمسائل الجرح والتعديل.

نقول: إن هذا التصنيف حقٌّ، ودين يُدان به.

ولهذا أجمع أهل السُّنَّة علىٰ صحة نسبة من عُرف ببدعة إلىٰ بدعته؛ فمن عُرف بالقدر، قيل: هو قدري، ومن عُرف ببدعة الخوارج، قيل: خارجي، ومن عُرف بالإرجاء، قيل: هو مرجئ،

ومن عُرف بالرفض، قيل: رافضي، ومن عرف بالأشعرية، قيل: أشعري، وهكذا... معتزلي، وصوفي، وهلم جرًا.

فالتصنيف من معاول أهل السُنَّة والجماعة التي -بحمد الله جل وعلا- لم تَفتر ولن تفتر في إخماد بدع أهل البدع والأهواء، وفي كشف شُبههم وبيان بدعهم حتىٰ يُحذروا، وحتىٰ تعرفهم الأمة، فتكون يدًا واحدة علىٰ ضربهم ونبذهم والقضاء عليهم.

والعجب أن يخرج أناسٌ ينتسبون إلىٰ السُنَّة فيجعلوا التصنيف لهم جائزًا علىٰ كل الوجوه وعلىٰ ما يشاؤون ويختارون، أما غيرهم فهو في حقهم من الموبقات السبع! فهم يُصنِّفون مَن شاؤوا بهواهم، ولا يَرضون تصنيف آخرين من أهل البدع لمجرد هواهم أيضًا.

أما إذا صنَّف أهلُ الحقِّ أحدَ أسيادهم ومَتبوعيهم بحقٍّ وبرهانٍ غضبوا غضبًا شديدًا، وسكَّروا أبواب التصنيف وأبواب الجرح والتعديل في وجوههم!

وخلاصة القول: إنَّ التسمية إن كانت مُطابقةً للمُسمَّىٰ

فذلك المراد، وإن لم تكن فإنها لا تفيد شيئًا؛ كالأشاعرة إذا تَسمَّوا باسم أهل السُّنَّة والجماعة ولم يلتزموا عقائد وأصول أهل السُّنَّة والجماعة فهم ليسوا أهل سُنَّة وجماعةٍ، وإنْ تَسمَّوا بهذا الاسم، وإنْ تزيَّنوا به.

والضابط في أهل السُّنَّة -كما يقول الشيخ عبد الرحمن السعدي رَحِمَهُ اللَّهُ: «هو أن أهل السُّنَّة المَحْضة هم السالمون من البدع، الذين تَمسَّكوا بما كان عليه النبي ﷺ، وبما عليه أصحابه في الأصول كلها؛ (أصول التوحيد، والرسالة، والقدر، ومسائل الإيمان)، وغيرها.

وغيرهم من خوارج ومعتزلة وجهمية وقدرية ورافضة ومرجئة، ومن تفرَّع عنهم كلهم من أهل البدع الاعتقادية».

وقبله قرَّر هذا الأمرَ الإمامُ البربهاري بكلام أدق، حيث يقول رَحِمَهُ اللَّهُ في «شرح السُّنَّة»: **«لا يَحِل لرجل أن يقول: فلان صاحب سنة- حتىٰ يَعلم أنه قد اجتمعت فيه خصالُ السُّنَّة، فلا يقال له: صاحب سُنَّة حتىٰ تجتمع فيه السُّنَّة كلها»**[1].

فأوضح الشيخ عبد السلام بن برجس رَحِمَهُ اللَّهُ وأبان مشروعية

---

(١) «شرح السنة»، للبربهاري (ص ٥٧).

نسبة الناس إلىٰ عقائدهم، فمن كان من أهل السُّنَّة فهو سُنِّيٌّ، ومن كان من أهل البدع والأهواء فهو منهم.

إذا تبين هذا، فإن هذا البابَ بابٌ قد طَرَقه أهل العلم عمليًا ونظريًا في قديم الزمان وفي حديثه.

وأثبت رَحِمَهُ اللَّهُ أن التصنيف حقٌّ أجمعت عليه الأمة، فلا يُنكره عاقل، وكما أن أهل البدع يُنسبون إلىٰ بدعهم ليُعرَفوا فيُحذَروا، فهكذا أهل الحق يُنسبون إليه لا إلىٰ غيره، فليس لهم ألقاب تنمُّ عن الخروج عن مقتضىٰ الكتاب والسُّنَّة وما عليه سلف هذه الأمة.

ولأجل استيفاء بعض حقوق هذا الموضوع- أورد كلام العلامة السخاوي رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه «فتح المغيث»، وهذا الكلام يتناول أربعة عناصر:

العنصر الأول: أهمية علم الجرح والتعديل ومعرفة الثقات من الضعفاء.

والثاني: التحذير من إعمال الهوىٰ وحظوظ النفس في هذا الباب الخطير.

والثالث: كون الأمة بحاجة ماسَّة إلىٰ هذا العلم، وبيان الأدلة من الكتاب والسُّنَّة عليه.

الرابع: رد بعض الشبه التي تَرِد علىٰ هذا الباب.

وبيَّن الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ أن أكثرَ تَصنيف أهلِ العلم في قديم الزمن وحديثه إنَّما هو بالظن المُعتبر، أما التصنيف باليقين فهو نادرٌ جدًّا في الأمة.

والتصنيف بالظن كالتصنيف بالشهادة، فإذا شهد عَدْلان علىٰ رجل بأنه من أهل الأهواء والبدع حُكِم عليه بذلك.

والتصنيف بالقرائن ونحو ذلك من الأمور التي يكون مَبناها علىٰ الظن، كما هو في أكثر أحكام الشريعة الإسلامية.

أنه ينبغي لطالب العلم أن يَحترز من هذا الباب، وأن يَخشاه خشية عظيمة، وأن يبتعد عنه أول طلبه للعلم؛ لأن هذا البابَ بابٌ وَعر المسلك، صعب المُرتقىٰ.

ونبَّه طالب العلم إلىٰ أن علامة توفيقه في أول أمره: هو أن يَشتغل بحفظ المتون العلمية، وأن يُقبل عليها حفظًا وفهمًا ودراسة وتكريرًا ونحو ذلك.

وعلامة عدم توفيقه: أن يشتغل بمثل هذه الأبواب في أول الطلب.

فليترك الطالب العناية بهذا الباب في أول طلبه، وليُقبل

علىٰ أصول العلم حتىٰ يكون في ذلك توفيقه إن شاء الله.

إلىٰ غير ذلك من هذه المسائل المهمة والضوابط الجليلة التي بيَّنها الشيخ عبد السلام بن برجس رَحِمَهُ اللَّهُ في هذه المحاضرة الرائعة.

ونظرًا لأهمية هذه المحاضرة ولما حَوَته من هذه الأصول المُهمة والحُجج القويَّة قمنا -بفضل الله تعالىٰ- بتفريغها وتحقيقها تحقيقًا علميًا يليق بها وبمكانة الشيخ عبد السلام بن برجس العبد الكريم رَحِمَهُ اللَّهُ؛ لتخرج في هذه الصورة القشيبة.

واتبعنا في ذلك المنهج العلمي الآتي:

١- تفريغ المحاضرة تفريغًا جيدًا، ثم مقابلة المحاضرة علىٰ المكتوب؛ ومراجعتها مراجعة لغوية دقيقة جدًا.

٢- تفريغ كلام الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ وإثباته كما هو بنصِّه، إلا ما تَعارف عليه أهلُ العلم في التفريغ من حذف بعض الكلمات أو الجمل المُكررة، أو إعادة ترتيب لبعض الجمل، أو إضافة بعض الكلمات؛ لإيضاح المعنىٰ واستقامته، وهذا في الغالب قليل جدًّا.

٣- عمل ترجمة للشيخ عبد السلام بن برجس العبد الكريم رَحِمَهُ اللَّهُ.

٤- إثبات الآيات القرآنية بالرسم العثماني، وعزوها إلىٰ مواضعها في المصحف الشريف.

٥- تخريج الأحاديث بمنهج موحَّد، وقد اكتفينا بتخريج الحديث إن كان في الصحيحين أو في أحدهما بذكر رقمه فقط، وإن كان في غيرهما ذكرنا رقمه ثم أوردنا حُكم الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ عليه غالبًا.

٥- تخريج الآثار من كتب التفاسير وكتب السُّنَّة، وعزو النقولات إلىٰ مصادرها من كتب أهل العلم.

٦- أثبتنا الأحاديث التي أوردها الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بالمعنىٰ من كتب السُّنَّة بألفاظها؛ لتتضح الفائدة من ذِكرها.

٧- شرح الغريب من كتب الشروح المُعتمدة وكتب اللغة، وإضافة بعض التعليقات اللازمة ليكتمل المعنىٰ، مع إضافة بعض العناوين اللازمة؛ لإبراز ما بها من مسائل مهمة.

والله من وراء القصد، وهو المُوفِّق والهادي إلىٰ سواء السبيل.

وصلىٰ الله علىٰ نَبيِّنا مُحمَّدٍ، وعلىٰ آله وصحبه أجمعين

الناشر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

ترجمة فضيلة الشيخ
عبد السلام بن برجس آل عبد الكريم

اسمه ونسبه:

هو الشَّيخ الفاضل الفقيه، والعالم الأصوليُّ النَّبيه؛ أبو عبد الرَّحمن عبد السَّلام بن برجس بن ناصر آل عبد الكريم.

مولده ونشأته وبداية طلبه للعلم:

وُلد رَحِمَهُ اللَّهُ في عام (١٣٨٧هـ)، بمدينة الرِّياض؛ عاصمة المملكة العربيَّة السَّعوديَّة، حرسها الله وسائر بلاد المسلمين من كلِّ سوءٍ.

وَقَدْ نشأ في بيت ديانةٍ وصلاحٍ، وَتَميَّز رَحِمَهُ اللَّهُ منذ صغره بالذَّكاء والحَزْم، والجدِّ والاجتهاد؛ فحفظ القرآن، وبدأ يطلب العلم وهو في الثَّالثة عشرة من عُمُره، فَلقِي من مشايخه العناية والاهتمام؛ لما لمسوه من فضيلته من علامات التَّميُّز والنُّبوغ.

فـ«اشتهر رَحِمَهُ ٱللَّهُ منذ حداثته بفطنته وذكائه، ورغبته الشَّديدة في طَلَب العلم وتحصيله، فتوفَّرت له البيئة الصَّالحة، والرَّغبة الشَّديدة في طلب العلم، فاجتهد في طلب العلم، وَجَدَّ فيه، وسهر اللَّيالي، وواصل الأيَّام، ومضىٰ في طريقه قُدُمًا لا يرغب في شيءٍ غير العلم، ولا يريد شيئًا غير تحصيل العلم، فلا يكاد الواصفون يصفون شدَّة حِرْصِهِ وإقباله علىٰ العلم والتَّعلُّم، وهكذا نال حظًّا وافرًا من العلوم الشَّرعيَّة»(١).

«وكان يواظب علىٰ دروس العلماء، وعلىٰ مَنْ يشعر أنَّه له منه أدنىٰ فائدةٍ؛ طارحًا التَّحيُّز والتَّرفُّع، وواصل وثابر، وبذل جهده في سبيل ذلك حتَّىٰ نال في صباه ما لا يناله غيره في زمنٍ طويلٍ من علومٍ كثيرةٍ، وفنونٍ مختلفةٍ، ولم يقتصر في طلبه للعلم علىٰ فنٍّ واحدٍ، بل قرأ في فنونٍ كثيرةٍ؛ فقرأ في الحديث والعقائد والفقه والأصول والمصطلح وعلوم اللُّغة وغيرها»(٢).

وَقَدْ ذكر بعض الإخوة مِمَّن عرف الشَّيخ عبد السَّلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛

---

(١) «إتحاف النبلاء» للشيخ راشد الزهراني سدده الله (١/ ٤٥).

(٢) «إتحاف النبلاء» (١/ ٤٦، ٤٧).

أنَّه كان يحفظ بعض المتون العلميَّة عن ظهرِ قلبٍ.

منها: «بلوغ المرام» للحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ، و«زاد المستقنع» للحجَّاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، و«القصيدة النونيَّة» لابن القيِّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ، و«الألفيَّة في النَّحو» لابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

دراسته النظامية:

تلقَّىٰ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعليمه بمدينة الرِّياض؛ فبعد المرحلة الابتدائيَّة الْتَحَق بالمعهد العلميِّ التَّابع لجامعة الإمام محمَّد ابن سعودٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ثمَّ الْتَحَق بكليَّة الشَّريعة من نفس الجامعة، فتخرَّج فيها في عام (١٤١٠هـ).

ثمَّ الْتَحَق بالمعهد العالي للقضاء، وتحصَّل فيه علىٰ درجة الماجستير برسالة بعنوان: «التَّوثيق بالعقود في الفقه الإسلاميِّ».

ثمَّ تحصَّل علىٰ درجة الدكتوراه عام (١٤٢٢هـ)، وكانت رسالته عبارةً عن تحقيقٍ لكتاب: «الفوائد المنتخبات شرح أخصر المختصرات» للشَّيخ عثمان بن جامع (م ١٢٤٠هـ) بالاشتراك.

مشايخه رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

١- سماحة الشَّيخ العلَّامة إمام أهل السُّنَّة والجماعة في زمانه عبد العزيز بن عبد الله بن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ (م ١٤٢٠هـ).

٢- الشَّيخ فقيه الزَّمان العلَّامة الأصوليُّ محمد بن صالح ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ (م ١٤٢١هـ).

٣- فضيلة الشيخ العلامة المحدث أحمد بن يحيىٰ النَّجمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

٥- الشَّيخ المحدِّث العلَّامة عبد الله الدويش رَحِمَهُ ٱللَّهُ (م ١٤٠٩هـ)؛ قرأ عليه في فترة الإجازات النِّظاميَّة في بريدة.

٦- فضيلة الشَّيخ العلامة الفقيه صالح بن عبد الله الأطرم رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ قرأ عليه في كلِّيَّة الشَّريعة.

٧- فضيلة الشَّيخ فهد الحمين - حفظه الله -؛ قرأ عليه في التَّوحيد والفقه.

٨- الشَّيخ الفقيه الأصوليُّ العلَّامة عبد الله بن عبد الرَّحمن ابن غديان رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ درس عليه في المعهد العالي للقضاء.

المناصب التي تقلدها:

١- عُيِّن مُدرِّسًا في المعهد العلميّ بالقويعيّة (١٧٠ كم غرب الرِّياض)، وهذا بعد تَخرُّجه في كلِّيَّة الشَّريعة عام (١٤١٠هـ).

٢- عُيِّن قاضيًا بوزارة العدل، ولكنَّه طلب الإعفاء.

٣- ثمَّ رشِّح في ديوان المظالم بمدينة جُدَّة، فلم يمكث فيه إلَّا أسبوعًا واحدًا، فتركه رغبةً في السَّلامة رَحِمَهُ اللَّهُ.

٤- ثمَّ عاد مُحاضرًا في المعهد العالي للقضاء بالرِّياض.

٥- ثمَّ عُيِّن أستاذًا مساعدًا بعد نَيْله لدرجة الدكتوراه، ولم يزل في منصبه حتَّىٰ وافته المَنيَّة رَحِمَهُ اللَّهُ، جعل الله كلَّ ما قدَّمه في ميزان حسناتِهِ يوم القيامة.

من مؤلفاته:

١- «الحجج القوية علىٰ أن وسائل الدعوة توقيفية».

٢- «معاملة الحكام في ضوء الكتاب السُّنَّة».

٣- تحقيق كتاب «منهاج أهل الحق والاتباع» لفضيلة الشيخ/ سليمان بن سحمان رَحِمَهُ اللَّهُ.

٤- «الأحاديث النَّبويَّة في ذمِّ العنصريَّة الجاهليَّة»، ط. بتقديم معالي الشَّيخ د/ صالح الفوزان.

٥- «الإعلام ببعض أحكام السَّلام»، ط. في كُتَيِّبٍ لطيفٍ.

٦- «الأمر بلزوم جماعة المسلمين وإمامهم والتَّحذير من مفارقتهم».

٧- «إيقاف النَّبيل على حكم التَّمثيل».

وفاته رَحِمَهُ اللَّهُ:

تُوفِّي الشَّيخ عبد السَّلام بن برجس رَحِمَهُ اللَّهُ مساء يوم الجمعة (١٢صفر١٤٢٥هـ)، وهذا في حادث سَيَّارةٍ إثر ارتطامه بأحد الجِمَال السَّائمة في طريق عودته إلى الرِّياض قادمًا إليها من الإحساء، فرحمه الله رحمةً واسعةً.

وكان عُمُره حين وفاته رَحِمَهُ اللَّهُ (٣٨) عامًا[١].

موقع الشيخ:

www.burjes.com

---

(١) هذه التَّرجمة مستلة من «نزهة الأنفس في سيرة الشيخ عبد السلام بن برجس» إعداد/ فريد المرادي.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

إنَّ الحَمدَ لله نَحمَدُهُ وَنستَعِينُهُ وَنستَغفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِالله مِن شُرُورِ أنفُسِنَا وَمِن سَيِّئَاتِ أعمَالِنَا؛ مَن يَهدِهِ اللهُ فَلا مُضِلَّ لَهُ، وَمَن يُضلِل فَلا هَادِيَ لَهُ، وَأَشهَدُ أن لا إلَهَ إلَّا اللهُ وَحدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ، وَأشهَدُ أنَّ مُحَمَّدًا عَبدُهُ وَرَسُولُهُ.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [آل عمران:١٠٢].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء:١].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب:٧٠، ٧١].

أمَّا بعدُ:

فإنَّ مِنَّةَ الله سبحانه وتعالى علىٰ عبده المسلم بتوفيقه للعمل بالسُّنَّة المطهرة وسلوك جادَّتها المستقيمة منةٌ كبرىٰ ونعمة عظمىٰ

تستحق شكرًا وذكرًا كثيرًا؛ إذ إن التمسك بالسُّنَّة اليوم عزيزٌ، والمتمسك بالسُّنَّة اليوم غريبٌ أيضًا.

التمسك بالسنة مظهرٌ من مظاهر الغُربة:

فالتمسك بالسُّنَّة مظهرٌ من مظاهر الغُربة التي أخبر النبيُّ ﷺ بوقوعها[1].

فأكثر المجتمعات الآن على غير السُّنَّة، كما قال الإمام سفيان الثوري رحمه الله: «استوصوا بأهل السُّنَّة خيرًا؛ فإنهم غُرباء»[2].

وكما قال أبو بكر بن عيَّاش رحمه الله: «السُّنَّة في الإسلام أعزُّ من الإسلام في سائر الأديان»[3].

ويقول يونس بن عُبيد رحمه الله: «ليس شيء أغرب من السُّنَّة، وأغرب منها من يعرفها»[4].

---

(١) أخرج مسلم (١٤٥) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «بدأ الإسلام غريبًا، وسيعود كما بدأ غريبًا، فطوبى للغرباء».

(٢) أخرجه اللالكائي في «اعتقاد أهل السنة» (١/ ٦٤).

(٣) أخرجه اللالكائي في «اعتقاد أهل السنة» (١/ ٦٦).

(٤) أخرجه اللالكائي في «اعتقاد أهل السنة» (١/ ٥٨).

فإذا كان هذا كلام أولئك الأئمة في زمانهم، فما بالنا بزماننا هذا؟!

لا شكَّ أن الغربة قد اشتدَّ استحكامها، وعَظُم أمرُها -ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم- فمن كان من أهل السُّنَّة فليحمد الله -تعالىٰ- علىٰ هذا الفضل، وليسأل الله ﷻ الثبات عليه.

وأما من كان من غير أهلها فيا لخيبته! وما أعظم مصيبته! وما أشد خسارته! فليَعُد إلىٰ ربه -جل وعلا- وليُراجع دينه، فإن الإسلام هو السُّنَّة، والسُّنَّة هي الإسلام، ولا يقومُ أحدُهما إلا بالآخر.

ومن فضل الله ﷻ علينا أنه لم يُخلِ زمنًا من الأزمان من أهل السُّنَّة؛ إذ بهم تقوم حُجَّتُه علىٰ الناس أجمعين، فيُبلغون شرعه ﷻ كما جاء به رسوله ﷺ، ويَدعون إلىٰ لزوم السُّنَّة، وترك البدع والأهواء.

وقد كنا نَعهد أهل السُّنَّة والجماعة فيما نُقِل إلينا من سِيرهم وأخبارهم وأحوالهم أمة واحدة، تَجمعهم السُّنَّة وإنْ نَأَتْ ديارهم، وتباعدت أقطارهم؛ يَحنو بعضهم علىٰ بعض،

ويحب بعضهم بعضًا وإن لم يتلاقوا؛ حتىٰ قال سفيان الثوري رَحِمَهُ اللَّهُ: «إذا بلغكَ عن رجل في المشرق صاحب سُنَّة وآخر بالمغرب، فابعث إليهما بالسلام، وادْعُ لهما، ما أقَلَّ أهل السُّنَّة والجماعة»(١).

ويقول أيوبُ السختياني رَحِمَهُ اللَّهُ أيضًا: «إني أُخبر بموت الرجل من أهل السُّنَّة وكأني أفقدُ بعضَ أعضائي»(٢).

كثرة اللابسين اليوم للباس أهل السُّنَّة وخطورة ذلك:

أما اليوم فقد كثُر المتنسبون إلىٰ السُّنَّة، وكثُر اللابسون للباس أهل السُّنَّة، حتىٰ لم يَعُد تمييز أهل السُّنَّة الحقيقيين من غيرهم بالأمر السهل الهين.

وهؤلاء الذين لَبِسوا لباس السُّنَّة، وتظاهروا بالتمسك بها لم يفعلوا ذلك إلا لأجل القضاء علىٰ وحدة أهل السُّنَّة والجماعة، وتفريق صفوفهم، وضرب بعضهم ببعض حتىٰ تعلوَ رايةُ البدعة، وتَسود جيوشُها.

---

(١) أخرجه اللالكائي في «اعتقاد أهل السنة» (١/ ٦٤).

(٢) أخرجه اللالكائي في «اعتقاد أهل السنة» (١/ ٦٠).

ولكنهم يمكرون، ويَمكر الله، والله خير الماكرين؛ فأهلُ السُّنَّة مهما اندسَّ بينهم مُندس، ومهما تزيَّا بزيِّهم ماكر- فإن الله سوف يهتك ستره، ويفضح أمره، فما أسرَّ عبدٌ سريرةً إلا أخرجها الله ﷻ علىٰ فَلَتات لسانه، وقَسَمات وجهه.

ولخطورة ذلك الأمر الذي أشرتُ إليه؛ وهو تلبُّس كثير من الناس بالسُّنَّة في هذه الأزمان، وهم ليسوا من أهلها، وشدة تَفَشِّي هذا الأمر، وخوفي أن يندرس مذهب أهل السُّنَّة والجماعة علىٰ أيدي أناسٍ يتسمون بهذا الاسم وليسوا من مسماه علىٰ نصيب، فإننا نذكر بعض المسائل وبعض القضايا التي كثُر طرحها في هذا الزمن، وباسم أهل السُّنَّة والجماعة.

وهذا الطرح الغالب الكثير ليس عليه أثارة من علم، وليس هو من مذهب السلف الصالح رحمهم الله تعالىٰ، وإنما هو افتئات علىٰ منهج السلف الصالح وتلبيس وخداع؛ إما لنصرة حزبٍ من الأحزاب التي انتشرت في هذا الزمن باسم الإسلام، أو لمجرد هوىٰ، أو نحو ذلك من الأمور العظام.

وأقول: لما كان هذا الطرح لمثل هذه المسائل باسم أهل

السُّنَّة والجماعة -وهو بعيد عن هذا المسمىٰ- وجب التنبيه ما استطاع الإنسان إلىٰ ذلك سبيلًا.

ونحن في هذه العُجالة نذكر بعض هذه المسائل، ونُدلي فيها بدلونا لعلَّ الله ﷻ أن يرزقنا وإياكم الإخلاص، وتحقيق متابعة رسوله ﷺ، والتوفيق لمنهج السلف الصالح رضي الله عنهم.

فمن هذه المسائل:

مسألة التصنيف:

ومسألة الحكم بغير ما أنزل الله.

ومسألة هل الكفر إنما يكون بالتكذيب أو يكون بالتكذيب وغيره؟.

ومسألة الأحزاب والتحزب.

تصنيف الناس

فنبدأ بالمسألة الأولى وهي التصنيف: هل هو حقٌ أم باطل؟ وهل يصح التصنيف بالظنّ أم لا يصح؟

وجواب هذه المسألة أن يقال: إن التصنيف الذي هو نسبة الشخص الذي تلبَّس ببدعة إلىٰ بدعته، ونحو ذلك، كنسبة

الكذاب إلىٰ كذبه، وهكذا كل ما يتعلق بمسائل الجرح والتعديل.

نقول: إن هذا التصنيف حقٌّ، ودين يُدان به.

ولهذا أجمع أهل السُّنَّة علىٰ صحة نسبة من عُرف ببدعة إلىٰ بدعته؛

فمن عُرف بالقدر، قيل: هو قدري.

ومن عُرف ببدعة الخوارج، قيل: خارجي.

ومن عُرف بالإرجاء، قيل: هو مرجئ.

ومن عُرف بالرفض، قيل: رافضي.

ومن عرف بالأشعرية، قيل: أشعري.

وهكذا ... معتزلي، وصوفي، وهلم جرًّا.

وأصلُ هذا: أن النبيَّ ﷺ أخبر أن أُمته ستفترق علىٰ ثلاث وسبعين فرقة؛ واحدة في الجنة، واثنتان وسبعون في النار[1]،

---

(١) أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٨/ ٧٠) (١٢٩) عن عوف بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**افترقت اليهودُ علىٰ إحدىٰ وسبعين فرقة، وافترقت النصارىٰ علىٰ اثنتين وسبعين فرقة، والذي نفسي بيده لتفترقن أمتي علىٰ ثلاث وسبعين فرقة؛ واحدة في الجنة، واثنتان وسبعون في النار**». قيل: يا رسول الله، ومن هي؟ قال: «**الجماعة**». وكذلك في =

ففيه دلالة علىٰ وجود الفرق، ولا يُتصور وجود الفرق إلا بوجود مَن يقوم بمعتقداتها من الناس، وإذا كان الأمر كذلك فكل من دَان بمعتقد أحد هذه الفرق نُسب إليه لا محالة.

أمثلة لتصنيف الناس:

١- القدرية:

وقد ذكر النبيُّ ﷺ مثالًا لهذه الفرق وهم القدرية في قوله عليه الصلاة والسلام: «**القدريَّةُ مَجُوس هذه الأمة، إن مَرِضوا فلا تَعُودوهم، وإن ماتوا فلا تَشْهدوهم**»[١].

والقدريَّة واحدهم قدري، فالنبي ﷺ نَسَب أشخاصًا من أُمَّته سيأتون من بعده إلىٰ القَدَر، فصنَّفهم بالبدعة التي وقعوا فيها، وهي إنكار القدر.

=

«الأوسط» (٥/ ١٣٧) (٤٨٨٦) عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «تفترق هذه الأمة علىٰ ثلاث وسبعين فرقة كلهم في النار إلا واحدة». قالوا: وما تلك الفرقة؟ قال: «ما أنا عليه اليوم وأصحابي»، وحسنه الألباني في «صحيح الجامع» (٩٤٧٤).

(١) أخرجه أبو داود (٤٦٩١)، وحسنه الألباني في «صحيح وضعيف سنن أبي داود».

٢- الخوارج:

مثال آخر لتلك الفرق جاء علىٰ لسان رسول الله ﷺ: ألا وهم الخوارج، وواحدهم: خارجي.

وقد أشار إليهم النبيُّ ﷺ في أحاديث كثيرة بلغت حدَّ التواتر، وهو عليه الصلاة والسلام لم يُسمهم بالخوارج، ولكن الصحابة ورد عنهم تسميتُهم بذلك، وتنزيل الأحاديث التي جاءت في الخوارج علىٰ الخوارج الذين وُجِدوا بعد النبي ﷺ.

والأحاديث كثيرة، منها: ما جاء في «المسند» والسنن أن النبي ﷺ قال: **«سيكون في أمتي اختلاف وفُرْقة، قوم يُحسنون القِيل ويُسيئون الفعل؛ يَقرؤون القرآن لا يُجاوز تراقيهم، يُحقِر أحدُكم صلاته مع صلاتهم، وصيامه مع صيامهم، يَمرقون من الدين كما يَمرق السهم من الرَّمِيَّة، ثم لا يرجعون حتىٰ يرتدَّ السهم علىٰ فُوقه[1]، هم شرُّ الخلق والخليقة، طُوبىٰ لمن قتلهم أو قتلوه، يَدعون إلىٰ كتاب الله وليسوا منه في شيء، مَن قاتلهم كان أولىٰ بالله**

---

(١) فوق السهم: هو موضع الوتر منه.

منهم»، قالوا: يا رسول الله، ما سِيماهم؟ قال: «**التحليق**». حديث صحيح؛ أخرجه الإمام أحمد، واللالكائي وغيرهما، وهو في السنن أيضًا[١].

وقد أخرج مسلمٌ وغيره عن يُسَيْر بن عمرو قال: سألت سهل بن حنيف: هل سمعت رسول الله ﷺ يذكر الخوارج، فقال: سمعتُه وأشار بيده نحو المشرق: «**قومٌ يَقرؤون القرآن بألسنتهم لا يَعْدو تَرَاقيهم**[٢]، **يَمرقون من الدِّين كما يمرق السهم من الرمية**»، والحديث كما أنه في مسلم أيضًا هو في البخاري، وفي مسند الإمام أحمد[٣].

أقوال السلف في الفرق:

وامتدادًا لهذا المأثور جاءت أقوالُ السلف وأفعالهم في

---

(١) أخرجه أحمد (٤/٤٢١) (١٩٧٩٨)، وأبو داود (٤٧٦٥) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه وأنس بن مالك، وصححه الألباني في «صحيح وضعيف سنن أبي داود».

(٢) التراقي: جمع ترقوة، وهي عظم في أعلىٰ الصدر، والمراد: أنه لا يصل إلىٰ قلوبهم.

(٣) أخرجه البخاري (٦٩٣٤)، ومسلم (١٠٦٨)، وأحمد (٤/ ٤٢٤) (١٩٨٢١).

هذا الباب واضحة، فهم يُثبتون هذه الفرق ويَنسبونها إلىٰ بدعتها التي خَرَجت بها عن مُوجب الكتاب والسُّنَّة، ومن عُرف بها من آحاد الناس نَسَبوه إليها.

وكلُّ هذا منقول عنهم ومُثبت في دواوين السُّنَّة لا يَخفىٰ علىٰ أهل العلم، ولو كَتَبَ المرءُ في ذلك مجلدًا كبيرًا لما أحاط ببعض ذلك، وكتب السير والتراجم والمؤلفات الموصوفة بالسُّنَّة فيها شيءٌ كثيرٌ من هذا الباب.

وعلىٰ سبيل المثال لا الحصر: ما جاء في «صحيح مسلم» عن يحيىٰ بن يَعْمر قال: «كان أوَّلَ مَن قال في القدر بالبصرة معبدٌ الجُهني ... وفيه: أنه لَقِي ابنَ عمر، فقال له: إنه قد ظهر أناسٌ من قِبلنا يقرؤون القرآن ويتعلمون العلم، وذكر من شأنهم، وأنهم يزعمون أنْ لا قَدَرَ، وأن الأمر أُنُفٌ[1]، فقال ابن عمر: «فإذا لقيتَ أولئك فأخبرهم أني بَرِيء منهم، وأنهم بُرَآءُ مِنِّي...»[2].

---

(١) أي: مُستأنف، لم يَسبق به قَدَرٌ ولا عِلم من الله -تعالىٰ- وإنما يعلمه بعد وقوعه. تعالىٰ الله عما يقولون علوًّا كبيرًا.

(٢) أخرجه مسلم (٨).

و«أولئك» إشارة إلىٰ الأشخاص الذين دَانُوا بالقدر، أي: دانوا بإنكار القدر، فنُسبوا إلىٰ القدرية.

وقد جاء عن أبي أمامة رضي الله عنه أنه تأوَّل قولَ الله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا﴾ تأوَّلها في الخوارج[(١)].

وكذلك جاء عن أبي هريرة رضي الله عنه[(٢)].

وقد رُوي في ذلك أحاديث مرفوعة إلىٰ النبي صلى الله عليه وسلم، وإن كان لا يثبت منها شيء.

وقد جاء أيضًا عن أبي أمامة رضي الله عنه في تأويل قول الله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُواْ وَٱخْتَلَفُواْ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ﴾ [آل عمران:١٠٥]: أنها في الخوارج[(٣)].

---

(١) ذكره ابن كثير رحمه الله عن أبي أمامة رضي الله عنه، وقال: «وروي عنه مرفوعًا، ولا يصح». انظر «تفسير ابن كثير» (٣/ ٣٧٧).

(٢) ذكر ابن كثير في «تفسيره» (٣/ ٣٧٧) أن أبا هريرة رضي الله عنه تأوَّل قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا﴾ أنها نزلت في هذه الأمة.

(٣) أخرج الطبراني في «الكبير» (٨/ ٢٦٧) (٨٠٥٠) عن أبي غالب قال: «كنت أمشي مع أبي أمامة وهو علىٰ حمار له حتىٰ انتهينا إلىٰ درج دمشق فإذا رؤوس منصوبة، فقال: ما هذه الرؤوس؟ فقيل: رؤوس الخوارج جيء بها من العراق. فقال: كلاب النار، كلاب النار -ثلاثًا- شر قتلىٰ قُتلت
=

وفوق هذا: أن السلف رَحِمَهُمُ اللَّهُ ينسبون مَنْ تلبَّس بهذه البدعة ونحوها إليها، فنافع بن الأزرق أحد رؤوس الخوارج -كما هو معلوم- قد نسبه السلف إلىٰ هذه البدعة، بل قد كان اسمه في زمن من الأزمان عندهم عَلَم علىٰ الخوارج، وقد كانت طائفته من الخوارج تُدعىٰ بالأزارقة، وقد ثبت في «مسند الإمام أحمد» أن عبد الله بن أبي أوفىٰ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «لعن الله الأزارقة، لعن الله الأزارقة، حدثنا رسول الله ﷺ أنهم كلاب النار. فقال الراوي

=

تحت السماء -ثلاثًا يقولها- خير قتلىٰ مَن قتله هؤلاء -ثلاثًا يقولها- طوبىٰ لمن قتلهم وقتلوه -ثلاثًا يقولها- ثم بكىٰ، فقلت: ما يبكيك يا أبا أمامة؟ قال: رحمة لهم؛ إنهم كانوا من أهل الإسلام فخرجوا من الإسلام، ثم قرأ: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾ حتىٰ فرغ من الآيات، ثم قرأ: ﴿وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُوا۟ وَٱخْتَلَفُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ﴾، حتىٰ بلغ ﴿فَفِى رَحْمَةِ ٱللَّهِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿١٠٧﴾﴾ فقلت: يا أبا أمامة هؤلاء؟ قال: نعم. قلت: شيئًا تقوله برأيك أم شيئًا سمعتَه من رسول الله ﷺ؟ قال: إني إذًا لجريء -ثلاثًا- لقد سمعته من رسول الله ﷺ لا مرة ولا اثنتين حتىٰ عدَّ سبعة، ثم وضع إصبعه في أذنيه، فقال: وإلا فَصُمَّتا». وكذلك البيهقي في «الكبرىٰ» (٨/ ٣٢٥) (١٦٧٨٣). وأخرج نحوَه الترمذيُّ (٣٠٠٠)، وقال الألباني في «صحيح وضعيف سنن الترمذي»: «حسن صحيح».

عنه: قلت له: الأزارقة وحدهم، أم الخوارج كلها؟ قال: بل الخوارج كلها»[1].

والأزارقة قد قُتِلوا في زمن عبد الله بن الزبير رضي الله تبارك وتعالىٰ عنه.

ورؤوس الخوارج وأمراؤهم الذين قاتلهم علي بن أبي طالب معروفون عند السلف، يُنسبون بأعيانهم إلىٰ هذه البدعة؛ كعبد الله بن وَهْب، وحُرْقُوص بن زُهير، وشُريح بن أبي أوفىٰ، وعبد الله بن سَخْبرة السُّلمي، وغيرهم.

ومثل هؤلاء أيضًا السلسلة المشينة: الجهم بن صفوان عن الجعد بن درهم عن أبان بن سمعان عن طالوت بن الأعصم اليهودي.

فقد عرف أهل السُّنَّة خُبث هذه السلسلة، وحذَّروا منها، ونَسبوا كل من عرف بهذه الملة إلىٰ مُشِيعها ومُفْشيها الجهم ابن صفوان، فقالوا: جهمي.

---

(١) أخرجه أحمد (٤/ ٣٨٢) (١٩٤٣٤)، وذكره الهيثمي في «المجمع» (٦/ ٣٤٧) (١٠٤٢٩)، وقال: «رواه الطبراني وأحمد، ورجال أحمد ثقات». وحسنه الألباني في «ظلال الجنة» (٢/ ١٤٣) (٩٠٥).

وهكذا الحال في معبد الجهني، وغيلان الدمشقي القائِلَيْن بالقدر.

وفي واصل بن عطاء، وعمرو بن عبيد؛ أهل الاعتزال.

فكل هؤلاء -وغيرهم كثير- صَنَّفهم السلف، وذكروا أسماءهم مَنسوبة إلىٰ بِدعهم دون نكيرٍ بينهم.

وإذا أخذت جانبًا آخر من هذا الباب وجدت كتب الجرح والتعديل مليئة بنسبة مَنْ دون أولئك إليهم ما داموا مُشتركين معهم في نِحلتهم ووجهتهم.

وبصرف النظر عن ثبوت ذلك في حقِّ من نُسب إليه هذا الأمر أو عدم ثبوت ذلك- المقصد: أن أهل السُّنَّة فعلوا ذلك، فإن ثبت فقد حصل المقصود، وإن لم يثبت فمن نُسب إليه ذلك فهو منه براء.

أقول هذا؛ لأن بعض من نسبوا إلىٰ ذلك الأمر قد لا يثبت عنهم نسبتهم إلىٰ تلك البدع.

وهذا كما قيل في الجوزجاني، إبراهيم بن يعقوب، فقد قال عنه ابن حبان: «كان حَرِيزي المذهب»[1].

---

(١) انظر «الثقات» لابن حبان (٨/ ٨١).

يعني: أنه يرىٰ رأي حَرِيز بن عثمان الذي رُمي بالنَّصْب[1].

وقال ابن عيينة رَحِمَهُ اللَّهُ في إسماعيل بن سُميع: «كان بيهسيًّا»[2].

وقال فيه ابن القطان: «كان صفريًا»[3]؛ نسبة إلىٰ أحد رؤوس الخوارج يُنسب إليه طائفة منهم.

والصفرية: طائفة من الخوارج، أتباع زياد بن الأصفر.

وهكذا يقول ابن معين رَحِمَهُ اللَّهُ في سيف بن سليمان: «قدري»[4]، وهلم جرًا.

تجد من هذا الكلام شيئًا كثيرًا في كتب السلف رحمهم الله تعالىٰ.

---

(١) النصب: هو مُناصبة آل البيت العداء والعداوة.

(٢) أخرج الرازي في «الجرح والتعديل» (١/ ٤٧) عن سفيان بن عيينة أنه قال: «كان إسماعيل بن سميع بيهسيًا؛ فلم أذهب إليه ولم أقربه». والبيهسية: طائفة من الخوارج ينسبون إلىٰ أبي بَيْهَس، وهو رأس فرقة من طوائف الخوارج من الصفرية، وهو موافق لهم في وجوب الخروج علىٰ أئمة الجور، وكل من لا يعتقد معتقدهم عندهم كافر، لكن خالفهم بأنه يقول: إن صاحب الكبيرة لا يكفر إلا إذا رُفع إلىٰ الإمام فأقيم عليه الحد، فإنه حينئذ يحكم بكفره. انظر «تهذيب التهذيب» لابن حجر (١/ ٢٦٧).

(٣) انظر «ميزان الاعتدال» للذهبي، (١/ ٢٣٣)، ترجمة إسماعيل بن سميع.

(٤) انظر «ميزان الاعتدال» (٢/ ٢٥٥)، ترجمة سيف بن سليمان.

أهل السنة ليس لهم ألقاب تنم عن الخروج عن مقتضى الكتاب والسنة وما عليه سلف هذه الأمة:

فثبت بجميع ما ذُكر أن التصنيف حقٌّ أجمعت عليه الأمة، فلا يُنكره عاقل، وكما أن أهل البدع يُنسبون إلىٰ بدعهم؛ ليُعرَفوا فيُحذَروا، فهكذا أهل الحق يُنسبون إليه لا إلىٰ غيره، فليس لهم ألقاب تنمُّ عن الخروج عن مقتضىٰ الكتاب والسُّنَّة وما عليه سلف هذه الأمة.

وهذا معنىٰ قول الإمام مالك رَحِمَهُ اللَّهُ: «أهل السُّنَّة ليس لهم لقب يُعرفون به، لا جهمي، ولا قدري، ولا رافضي»، ذكره عنه ابن عبد البر في «الانتقاء»[1].

وسئل رَحِمَهُ اللَّهُ عن السُّنَّة، فقال: «هي ما لا اسم له غير السُّنَّة، وتلا قول الله تَعَالَىٰ: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسۡتَقِيمٗا فَٱتَّبِعُوهُۖ

---

(١) أخرج ابن عبد البر في «الانتقاء» (ص ٣٥) «أن رجلًا جاء إلىٰ مالك رَحِمَهُ اللَّهُ فقال: يا أبا عبد الله، أسألك عن مسألة أجعلك حجة فيما بيني وبين الله عَزَّ وَجَلَّ! قال مالك: «ما شاء الله لا قوة إلا بالله، سل!». قال: مَنْ أهل السنة؟ قال: أهل السنة الذين ليس لهم لقب يعرفون به، لا جهمي، ولا قدري، ولا رافضي».

وَلَا تَتَّبِعُوا ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام:١٥٣]»[١].

يقول ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ عندما ساق هذه الجملة عن الإمام مالك في كتابه «مدارج السالكين»: «يعني: أن أهل السُّنَّة ليس لهم اسم يُنسبون إليه سواها»[٢].

ويقول الثقة الثبت مَالك بن مغول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إذا تَسَمَّىٰ الرجلُ بغير الإسلام والسُّنَّة فألحقه بأي دين شئت».

ويقول أيضًا مَيمون بن مِهْران رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إيَّاكم وكُلَّ اسمٍ يُسمَّىٰ بغير الإسلام»[٣].

وكلُّ هذه الآثار مأخوذة من الكتاب والسُّنَّة وما عليه الصحابة رضي الله تبارك وتعالىٰ عنهم، فالله تعالىٰ في كتابه سمَّانا مُسلمين[٤].

---

(١) انظر «الاعتصام» للشاطبي (١/ ٧٩).

(٢) «مدارج السالكين» (٣/ ١٧٦).

(٣) أخرجه ابن بطة في «الإبانة الكبرىٰ» (١/ ٣٤٢).

(٤) قال تعالىٰ: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ۚ مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَٰهِيمَ ۚ هُوَ سَمَّىٰكُمُ ٱلْمُسْلِمِينَ مِن قَبْلُ وَفِى هَٰذَا لِيَكُونَ ٱلرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ وَتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ ۚ﴾ [الحج:٧٨].

ولذا جاء في حديث الحارث الأشعري في «مسند الإمام أحمد»: «**فادْعُوا المسلمين بأسمائهم بما سمَّاهم الله عَزَّوَجَلَّ؛ المسلمين، المؤمنين، عباد الله عَزَّوَجَلَّ**»(١).

وقد جاءت لهم تسميَّات في الشرع المُطهر هي مرادفة لتسميتهم بالمسلمين؛ كأهل السُّنَّة الذي دلَّ عليه المقابلة بين البدعة والسُّنَّة في قول النبي ﷺ: «**فعليكم بسُنَّتي وسُنة الخلفاء الرَّاشدين المَهديين، عَضُّوا عليها بالنَّواجِذ، وإيَّاكم ومُحدثات الأمور، فإنَّ كلَّ محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة**»(٢).

ولذا يقول الإمام البربهاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «اعلم أنَّ الإسلام هو السُّنَّة، والسُّنَّة هي الإسلام، ولا يقومُ أحدهما إلا بالآخر»(٣).

وكذلك يُسمَّون بأهل السُّنَّة والجماعة؛ لقول النبي ﷺ عن الفرقة الناجية: «**وهي الجَمَاعة**». أخرجه أحمد وأبو داود وغيرهما من حديث معاوية رضي الله تبارك وتعالىٰ عنه(٤).

---

(١) أخرجه أحمد (٤/ ١٣٠) (١٧٢٠٩)، وصححه الأرنؤوط.

(٢) أخرجه أبو داود في (٤٦٠٧)، والترمذي (٢٦٧٦)، وقال: «حسن صحيح»، وأحمد (٤/ ١٢٦) (١٧١٨٤)، وصححه الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «صحيح وضعيف سنن أبي داود».

(٣) «شرح السنة» للبربهاري، (ص ٢١).

(٤) أخرج أحمد (٤/ ١٠٢) (١٦٩٧٩)، عن معاوية بن أبي سفيان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أن =

ويُسمَّون الطائفة المنصورة[١]، والفرقة الناجية[٢]، وكل هذه الأسماء قد قام الدليل عليها.

التسمية يجب أن تكون مُطابقة للمُسمى:

خلاصة القول: أنَّ التسمية إن كانت مُطابقةً للمُسمَّىٰ فذلك المراد، وإن لم تكن فإنها لا تفيد شيئًا؛ كالأشاعرة إذا

=

رسول الله ﷺ قال: «إن أهل الكتابين افترقوا في دينهم علىٰ ثنتين وسبعين ملة، وإن هذه الأمة ستفترق علىٰ ثلاث وسبعين ملة -يعني الأهواء- كلها في النار إلا واحدة، وهي الجماعة...»، وأخرجه أبو داود (٤٥٩٧) وحسنه الألباني في «صحيح وضعيف سنن أبي داود».

(١) أخرج البخاري (٧٣١١) عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «لا يزال طائفة من أمتي ظاهرين، حتىٰ يأتيهم أمر الله وهم ظاهرون»، وأخرج الترمذي (٢١٩٢) عن قرة بن إياس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا فسد أهل الشام فلا خير فيكم، لا تزال طائفة من أمتي منصورين لا يضرهم من خذلهم حتىٰ تقوم الساعة»، وصححه الألباني في «صحيح وضعيف سنن الترمذي».

(٢) أخرج ابن ماجه (٣٩٩٣) عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إنَّ بني إسرائيل افترقت علىٰ إحدىٰ وسبعين فرقة، وإن أمتي ستفترق علىٰ ثنتين وسبعين فرقة، كلها في النار إلا واحدة، وهي الجماعة»، وصححه الألباني في «صحيح وضعيف سنن ابن ماجه».

تَسمَّوا باسم أهل السُّنَّة والجماعة ولم يلتزموا عقائدَ وأصولَ أهلِ السُّنَّة والجماعة فهم ليسوا أهل سُنَّة وجماعةٍ، وإنْ تَسمَّوا بهذا الاسم، وإنْ تزيَّنوا به.

والضابط في أهل السُّنَّة -كما يقول الشيخ عبد الرحمن السعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ- «هو أن أهل السُّنَّة المَحْضة هم السالمون من البدع، الذين تَمَسَّكوا بما كان عليه النبي ﷺ، وبما عليه أصحابه في الأصول كلها؛ (أصول التوحيد، والرسالة، والقدر، ومسائل الإيمان)، وغيرها.

وغيرهم من خوارجَ ومعتزلةٍ وجهمية وقدرية ورافضة ومرجئة، ومن تفرَّع عنهم كلهم من أهل البدع الاعتقادية».

وقبله قرَّر هذا الأمرَ الإمامُ البربهاريُّ بكلامٍ أدقَّ؛ حيث يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «شرح السُّنَّة»: «ولا يَحِلُّ لرجلٍ مُسلم أن يقول: «فلان صاحب سُنَّة» حتىٰ يعلم منه أنَّه قد اجتمعت فيه خصال السُّنَّة»[1].

فمن أثبت في القدر اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة ولم يُثبته

---

(١) «شرح السنة» للبربهاري (ص ٥٧).

في الأسماء والصفات، أو أثبت الأسماء والصفات ولم يكن علىٰ عقيدة أهل السُّنَّة والجماعة في باب الإيمان ومرتكب الكبيرة ونحو ذلك- فكيف يُسمَّىٰ من أهل السُّنَّة والجماعة؟!

إذًا، فمن كان علىٰ الصفات التي ذكرها الشيخ عبد الرحمن السعدي والبربهاري رحمهما الله نَسَبْناه إلىٰ أهل السُّنَّة، وصنفناه مع أهلها، وهكذا كان عمل السلف الصالح رضي الله تبارك وتعالىٰ عنهم.

فظهر بهذا الموجز واستبان مشروعيةُ نسبة الناس إلىٰ عقائدهم، فمن كان من أهل السُّنَّة فهو سُنِّيٌّ، ومن كان من أهل البدع والأهواء فهو منهم؛ أشعريًّا كان، أو مُعتزليًّا، أو مُرجئيًّا، أو خارجيًّا، أو رافضيًّا، وهكذا.

إذا تبين هذا، فإن هذا البابَ بابٌ قد طَرَقه أهل العلم عمليًّا ونظريًّا في قديم الزمان وفي حديثه.

ولعلنا قد قدمنا من العملي ما يتضح به المقصود.

عِلم الجرح والتعديل:

أما النظري، فأهل الاختصاص (أهل الجرح والتعديل) قد

اعتنوا به وأوسعوه بحثًا- فبينوا حكمه في الشرع، وذكروا قواعده.

فتصنيف الناس ونِسبتهم إلىٰ عقائدهم ونِحَلهم وصفاتهم من حيث الحكم ومن حيث القواعد- ليس علمًا مُخترعًا، وليس علمًا جديدًا، بل هو عِلم الجرح والتعديل الذي لا ينقطع من هذه الأمة ما بقي الليلُ والنهارُ.

فمَن رام أن يُطفئ نورَ هذا الفن لخاطر حِزبه، أو خوفًا علىٰ مَحبوبيه المجروحين- فقد ضلَّ وأضل، وشقي وأشقىٰ!

فتصنيف الناس بحقٍّ وبصيرةٍ حراسةٌ لدين الله ﷻ، وهو جند من جنود الله ﷻ ينفي عن دين الله -جل وعلا- تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، وزيغ المبتدعين، ومكر الخوارج المارقين، وسائر الفرق المُنْشقة عن صفوف أمة الصادق الأمين ﷺ[1].

---

(١) أخرج البيهقي في «الكبرىٰ» (١٠/ ٢٠٩) (٢٠٧٠٠) عن إبراهيم بن عبد الرحمن العذري قال: قال رسول الله ﷺ: «**يرث هذا العلم من كل خلف عدوله؛ ينفون عنه تأويل الجاهلين، وانتحال المبطلين، وتحريف الغالين**»، وصححه الألباني في «المشكاة» (٢٤٨)، و«الخَلَف» بالتحريك والسكون: كل من يجيء بعد من مضىٰ، إلا أنه بالتحريك في الخَير، =

فالتصنيف رقابة تترصد، ومِنظار يَتطلع إلىٰ كل مُحدِث، فيَرجمه بشهاب ثاقب لا تقوم له قائمة بعده؛ حيث يتضح أمره، ويظهر عواره: ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ﴿٢٢٧﴾﴾ [الشعراء:٢٢٧].

وما ظننَّا يومًا من الأيام أن مَعاول أهل الأهواء المتثلمة[١]، وعِصِيهم المتشققة ستصل إلىٰ هذا المبلغ البعيد الشأو[٢]، فيضربون بها حرس الدين وجنده، ويعتدون علىٰ باب من أعظم أبواب العلم، وهو باب الجرح والتعديل، باب التصنيف؛ ليُزيلوه من هذه الأمة؛ خوفًا علىٰ أسيادهم ومتبوعيهم!

فالتصنيف من معاول أهل السُّنَّة والجماعة التي -بحمد الله جل وعلا- لم تَفتر ولن تفتر في إخماد بدع أهل البدع والأهواء، وفي كشف شُبههم وبيان بدعهم حتىٰ يُحذروا،

=

وبالتسكين في الشَّرِّ. يقال: خلَفُ صِدْقٍ، وخَلْفُ سُوءٍ.

(١) المتكسرة.

(٢) الغاية.

وحتىٰ تعرفهم الأمة، فتكون يدًا واحدة علىٰ ضربهم ونبذهم والقضاء عليهم.

التصنيف بالهوى:

والعجب أن يخرجَ أناسٌ ينتسبون إلىٰ السُّنَّة فيجعلوا التصنيف لهم جائزًا علىٰ كل الوجوه وعلىٰ ما يشاؤون ويختارون، أما غيرهم فهو في حقهم من الموبقات السبع! فهم يُصنِّفون مَن شاؤوا بهواهم، ولا يَرضون تصنيف آخرين من أهل البدع لمجرد هواهم أيضًا.

أما إذا صنَّف أهلُ الحقِّ أحدَ أسيادهم ومَتبوعيهم بحقٍّ وبرهانٍ غضبوا غضبًا شديدًا، وسكَّروا أبواب التصنيف وأبواب الجرح والتعديل في وجوههم!

فخذ علىٰ ذلك مثالًا يُضحك ويُبكي: الصابوني أشعري المعتقد، ولما أخرج تفسيره «الصفوة»، وانتشر في الأقطار؛ تصدىٰ له كثيرٌ من أهل العلم وفَّقهم الله تعالىٰ، وبينوا عوَاره، وكشفوا مُخبَّآته، وحذَّروا الناس من اقتناء هذا التفسير ومن التعويل عليه؛ لما هو مُنطو عليه من تأويل أسماء الله سبحانه وتعالى وصفاته.

فلما جاء سيد قطب وسُلِّطت أضواء أهل الحق على تفسيره، فأخرجوا ما عنده من تأويلٍ لأسماء الله تعالىٰ وصفاته، ومن تخبيطٍ في أبواب المعتقد كلها، وذكروا ما تفوَّه به في حقِّ بعض الصحابة رضي الله تبارك وتعالىٰ عنهم، وذكروا أيضًا ما تلفظ به لسانه وكتَبه قلمُه من سوء الأدب مع بعض أنبياء الله جل وعلا- ثارت ثائرةُ بعض القوم، فشنَّعوا وبدَّعوا، وقالوا: إن كُتبه نافعة طيبة، ويجب قراءتُها.

فما الفرق بينه وبين الصابوني الذي فَعَل به ذلك الرجلُ ما فعل؟!

إن الصابوني أحسن حالًا من مثل سيد قطب، فالصابوني يتكلم بطريقة أهل العلم الذين سَبَقوا؛ كالصاوي، والنسفي، والجَلَالين[1]، ونحوهم.

أما سيد قطب فقد جاء بأسلوب مُخترع مُبتدع في تفسير كتاب الله -جل وعلا- لم تكن عليه الأمة من قبل، وأسلوبه وطريقته مَشوبة بالأفكار الضالة التي كان يعتنقها، والتي كانت بعيدة عن الإسلام بُعدًا كاملًا.

---

(١) يقصد: جلال الدين المحلِّي، وجلال الدين السيوطي.

فهذا تناقضٌ مشين، ولعب بقواعدِ الدين.

فالواجب: الإنصاف والتخلي عن الأغراض والأهواء والمطامع والنزعات الحزبية والعِرقية في مثل هذا الباب العظيم، فالمسلم الصادق العالم المُحقق هو الذي يمشي علىٰ وتيرة واحدة، ولا يَتَلَوَّن في دين الله تعالى.

إذًا، فهذا العلم (علم الجرح والتعديل) يجب الرجوع فيه إلىٰ أهله، السالمين من الهوىٰ، المتجردين في أحكامهم، أهل الغيرة علىٰ دين الله تعالى، ولا يُرجع فيه إلىٰ أصحاب الحظوظ النفسية والتقلبات والتلون في دين الله تعالى.

كلام للعلامة السخاوي ذكره في كتابه «فتح المغيث»:

ولأجل استيفاء بعض حقوق هذا الموضوع- فأنا أقتصر علىٰ إيراد كلام للعلامة السخاوي رحمه الله ذكره في كتابه «فتح المغيث»، **وهذا الكلام يتناول أربعة عناصر:**

العنصر الأول: أهمية علم الجرح والتعديل ومعرفة الثقات من الضعفاء.

والثاني: التحذير من إعمال الهوىٰ وحظوظ النفس في هذا الباب الخطير.

والثالث: كون الأمة بحاجة ماسَّة إلىٰ هذا العلم، وبيان الأدلة من الكتاب والسُّنَّة عليه.

الرابع: رد بعض الشبه التي تَرِد علىٰ هذا الباب؛ مثل قول بعضهم: إن الأمة في هذه الأزمنة المتأخرة لا تحتاج إلىٰ تصنيف الناس وتعديلهم وتجريحهم؛ لأن هذا إنما يُحتاج إليه في علم رواية الحديث، والآن لا حاجة إلىٰ ذلك؛ إذ لا رواة يوجدون في هذه الأيام! ولو وجدوا أيضًا قبل هذه الأيام لم يكن هناك فائدة من الكلام عليهم؛ لأن الدواوين قد دُوِّنت، وقد تُكلم في رجالها بما فيه الكفاية!

فمثل هذه الشبه سوف يكشفها رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه الآنف الذكر «فتح المغيث»، وهو أيضًا قد توسَّع في ذلك في كتابه «الإعلام بالتوبيخ لمن ذم التاريخ».

يقول وهو يشرح «ألفية العراقي»: «واحذر أيها المُتصدي لذلك الجرح والتعديل، المقتفي فيه أثر مَن تقدم- من غرضٍ أو هوىٰ يَحملُك كلٌّ منهما علىٰ التحامل والانحراف، وترك الإنصاف، أو الإطراء والافتراء؛ فذلك شر الأمور التي تدخل علىٰ القائم بذلك الآفةَ منها،

والمتقدمون سالمون منه غالبًا، منزَّهون عنه؛ لوفور ديانتهم، بخلاف المتأخرين، فإنه ربما يقع ذلك في تواريخهم وهو مُجانب لأهل الدين وطرائقهم، فالجرح والتعديل خطر؛ لأنك إن عَدَّلت بغير تثبُّت كُنت كالمُثبت حكمًا ليس بثابت؛ فيخشىٰ عليك أن تدخل في زمرة مَنْ روىٰ حديثًا وهو يظن أنه كذب، وإن جرَّحت بغير تَحرُّز أقدمت علىٰ الطعن في مسلم بريءٍ من ذلك، ووسمته بميسم[1] سوءٍ يبقىٰ عليه عاره أبدًا»[2].

ثم يتعرض لمبحث آخر مهم، وهو تعين هذا الفن على جماعة من الأمة فيقول: «ومع ذا، أي: كون الجرح والتعديل خطرًا؛ فلا بد منه؛ فالنصح في الدين لله ولرسوله ولكتابه وللمؤمنين- حقٌّ واجب يثاب متعاطيه إذا قصد به ذلك؛ سواء كانت النصيحة خاصة أو عامة، وهذا منه -أي: هذا التقرير من العراقي- لقول الإمام أحمد لأبي تراب النخشبي حين عزله عن ذلك بقوله: «لا تَغْتَبِ النَّاس!». قال أحمد:

---

(١) أي: علامة ووصف.

(٢) «فتح المغيث شرح ألفية الحديث» للسخاوي (٣/ ٣٤٨، ٣٤٩).

ويحك! هذه نصيحة، وليست غيبة، وقد قال الله تعالىٰ: ﴿وَقُلِ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ﴾ [الكهف:٢٩]، وأوجب الله الكشف والتبيين عن خبر الفاسق بقوله: ﴿إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾ [الحجرات:٦]، وقال النبي ﷺ في الجرح: «**بئس أخو العَشيرة**»[1]، وفي التعديل: «**إنَّ عبدَ الله رجلٌ صالحٌ**»[2]، إلىٰ

---

(١) أخرج البخاري (٦٠٣٢)، ومسلم بنحوه (٢٥٩١) عن عائشة رضي الله عنها أن رجلًا استأذن علىٰ النبي ﷺ، فلما رآه قال: «**بِئْسَ أَخُو العَشِيرَةِ، وَبِئْسَ ابْنُ العَشِيرَةِ**»، فلما جلس تطلق النبي ﷺ في وجهه وانبسط إليه، فلما انطلق الرجل قالت له عائشة: يا رسول الله، حين رأيت الرجل قلت له كذا وكذا، ثم تطلقت في وجهه وانبسطت إليه؟ فقال رسول الله ﷺ: «**يَا عَائِشَةُ، مَتَىٰ عَهِدْتِنِي فَحَّاشًا؟! إِنَّ شَرَّ النَّاسِ عِنْدَ اللهِ مَنْزِلَةً يَوْمَ القِيَامَةِ مَنْ تَرَكَهُ النَّاسُ اتِّقَاءَ شَرِّهِ**». قال القاضي: هذا الرجل هو عيينة بن حصن ولم يكن أسلم حينئذ، وإن كان قد أظهر الإسلام، فأراد النبي ﷺ أن يبين حاله؛ ليعرفه الناس ولا يغتر به من لم يعرف حاله، قال: وكان منه في حياة النبي ﷺ وبعده ما دل علىٰ ضعف إيمانه، وارتد مع المرتدين، وجيء به أسيرًا إلىٰ أبي بكر رضي الله عنه، ووصف النبي ﷺ بأنه «بئس أخو العشيرة» من أعلام النبوة؛ لأنه ظهر كما وصف، وإنما ألان له القول؛ تألفًا له ولأمثاله علىٰ الإسلام، والمراد بالعشيرة قبيلته، أي: بئس هذا الرجل منها.

(٢) أخرجه البخاري (٣٧٤٠) عن ابن عمر رضي الله عنهما عن أخته حفصة أن النبي ﷺ قال لها: «**إن عبد الله رجل صالح**».

غير ذلك من الأحاديث الصحيحة في الطرفين.

ولذا استثنوا هذا من الغيبة المُحرمة، وأجمع المسلمون علىٰ جوازه، بل عُدَّ من الواجبات للحاجة إليه[١].

وممن صرَّح بذلك النوويُّ والعِزُّ بن عبد السلام، ولفظه في «قواعده»: «القدح في الرواة واجب لما فيه من إثبات الشرع، ولما علىٰ الناس في ترك ذلك من الضرر في التحريم والتحليل وغيرهما من الأحكام، وكذلك كل خبر يجوِّز الشرع الاعتماد عليه والرجوع إليه، وجرح الشهود واجب عند الحكام عند المصلحة؛ لحفظ الحقوق من الدماء والأموال والأعراض والأبضاع والأنساب وسائر الحقوق، وتكلم في الرجال -كما قاله الذهبي -جماعةٌ من الصحابة، ثم من التابعين...»[٢].

إلىٰ أن قال بعد أن سرد أسماء المتكلمين في الرجال:

---

(١) وقد بوَّب الإمام مسلم في «صحيحه»: «باب في أن الإسناد من الدين، وأن الرواية لا تكون إلا عن الثقات، وأن جرح الرواة بما هو فيهم جائز؛ بل واجب، وأنه ليس من الغيبة المحرمة؛ بل من الذبُّ عن الشريعة المكرَّمة».

(٢) «فتح المغيث»، (٣/ ٣٥٠).

«ولقد أحسن الإمام يحيىٰ بن سعيد القطان في جوابه لأبي بكر بن خلَّاد حين قال له: أَمَا تخشىٰ أن يكون هؤلاء الذين تَرَكت حديثَهم خُصماءك عند الله يوم القيامة؟! قال: لأن يكونوا -أي: المتروكون- خصماء لي أحب إليَّ من كون خصمي المصطفىٰ ﷺ إذ لم أذبَّ -أي: أمنع الكذب- عن حديثه وشريعته»(١).

ثم أورد السخاوي شبهة لا بد من الانتباه لها، فقال: «فإن قيل: قد شغف جماعة من المتأخرين القائلين بالتأريخ وما أشبهه كالذهبي، ثم شيخنا -يعني ابن حجر- بذكر المعايب، ولو لم يكن المُعاب من أهل الرواية، وذلك غِيبة محضة، ولذا تعقب ابن دقيق العيد ابن السمعاني في ذكره بعض الشعراء وقدح فيه بقوله: «إذا لم يضطر إلىٰ القدح فيه للرواية لم يُجز»، ونحوه قول ابن المُرابط: «قد دُوِّنت الأخبار، وما بقي للتجريح فائدة، بل انقطعت من رأس الأربع مئة»، ودندن هو وغيره ممن لم يتدبر مقاله بعيب المُحدِّثين بذلك.

---

(١) «فتح المغيث»، (٣/ ٣٥٦).

قلت: الملحوظ في تسويغ ذلك كونه نصيحة، ولا انحصار لها في الرواية -أي: العلة في ذلك كونها نصيحة، والحكم يدور مع علته- فقد ذكروا من الأماكن التي يجوز فيها ذكر المرء بما يكره ولا يُعد ذلك غيبة، بل هو نصيحة واجبة: أن تكون للمذكور ولاية لا يقوم بها علىٰ وجهها؛ إما بألَّا يكون صالحًا لها، وإما بأن يكون فاسقًا، أو مُغَفَّلًا، أو نحو ذلك، فيُذكر ليزال بغيره ممن يَصلح، أو يكون مبتدعًا أو فاسقًا، ويرىٰ من يتردد إليه للعلم، ويخاف عليه عود الضرر من قبله فيعلمه ببيان حاله، ويلتحق بذلك المتساهل في الفتوىٰ أو التصنيف أو الأحكام أو الشهادات أو النقل، أو المتساهل في ذكر العلماء أو في الرشاء والارتشاء؛ إما بتعاطيه له، أو بإقراره عليه مع قدرته علىٰ منعه، أو أكل أموال الناس بالحيل والافتراء، أو الغاصب لكتب العلم من أربابها أو المساجد، بحيث تصير ملكًا، أو غير ذلك من المحرمات، فكل ذلك جائز، أو واجب ذكره ليُحذر ضَرَرُه، وكذا يجب ذكر المتجاهر بشيءٍ مما ذكره، ونحوه من باب أولىٰ.

قال شيخنا -يعني ابن حجر: «ويتأكد الذِّكر لكل هذا في حق المُحدِّث»(١).

فهذا بيان لمن يقوم بهذا الأمر، فليس كل أحد يتصدى لهذا الباب ويقوم به، وإنما هو للمُحدِّثين من أهل العلم بألفاظ الجرح والتعديل، وبالقواعد التي ذكرها أهل العلم -رحمهم الله تعالىٰ- في هذا الباب.

فهو لا يجوز إلا لمن توافرت فيه الشروط التي نصَّ عليها أهل العلم في القائمين بالجرح والتعديل.

يقول رَحِمَهُ اللَّهُ: «ويتأكد الذكر لكل هذا في حق المحدث؛ لأن أصل وضع فنه بيان الجرح والتعديل، فمن عابه بذكره لعيب المجاهر بالفسق، أو المتصف بشيء مما ذكر- فهو جاهل، أو مُلبِّس، أو مُشارك له في صفته، فيُخشىٰ أن يَسريَ إليه الوصف»(٢).

هل يُصنَّف بالظن؟

أما الشق الثاني من السؤال وهو: هل يُصنَّف بالظن؟

---

(١) «فتح المغيث» (٣/ ٣٥٧، ٣٥٨).

(٢) «فتح المغيث» (٣/ ٣٥٨).

فالجواب: إنَّ الظنَّ الذي هو الشكُّ في اللغة ليس كله مذمومًا، كما أنه ليس كله ممدوحًا؛ يقول الله تعالى: ﴿إِنَّ بَعْضَ ٱلظَّنِّ إِثْمٌ﴾ [الحجرات:١٢].

وقد سمَّىٰ اللهُ تعالى الظنَّ عِلْمًا في مواضع من كتابه كما في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ﴾ [الممتحنة:١٠]، وكما في قوله جل وعلا: ﴿وَمَا شَهِدْنَآ إِلَّا بِمَا عَلِمْنَا﴾ [يوسف:٨١].

أما قول الله جل وعلا: ﴿إِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِى مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا﴾ [يونس:٣٦]، فإن المراد هنا: الظن الذي يُعارض العلم، وهو ظنُّ المشركين أنَّ شِركهم صحيح بدليل قوله: ﴿لَا يُغْنِى مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا﴾، وهذا يدلُّ علىٰ أنَّه ظَن غير الحق، فخرج بذلك أنه حيث يُذم الظن فإنه يُراد به الشكُّ المُساوي دون الغالب الراجح.

وليُعلم أنَّ أكثر أحكام الشريعة العملية مَبنية علىٰ الظنِّ الغالب الراجح، يعرف ذلك أهلُ العلم وطلابه، بل أكثر قواعد الشرع مَبنية علىٰ ذلك، كما في قاعدة المصالح والمفاسد- فإنها مَبنية علىٰ الظنون.

وقد عرف أهلُ العلم أنَّ الظن المعتبر ثلاث مراتب:

ظنٌّ في أدنىٰ المراتب.

وظن في أعلاها.

وظن متوسط.

كما قرَّر ذلك العزُّ بن عبد السلام رَحِمَهُ اللَّهُ.

وفائدة هذا التقسيم: هو الرجوع عند الاختلاف إلىٰ أعلىٰ الظنون دون متوسطها وأدناها، وإذا تعارض المتوسط مع الأدنىٰ قُدِّم المتوسطُ، وهكذا.

ماذا يُراد بالتصنيف بالظن؟

إذا تبين هذا، فإننا نقول: ماذا يُراد بالتصنيف بالظن؟

إن كان الشكُّ المُساوي فلا يصحُّ ذلك، وعليه يُنزَّل قولُ النبي ﷺ: «**إيَّاكم والظنَّ؛ فإنَّ الظنَّ أكذبُ الحديث**»[1].

وإن كان الظن المُعتبر في الشرع، وهو الغالب الراجح- فهذا يُصنَّف به ولا ريب عند أهل العلم رحمهم الله تعالىٰ.

ولذلك لو تأمَّلت طريقةَ السلف في باب الجرح والتعديل والكلام في أهل البدع- تراهم يَعتبرون الظنَّ.

فمثلًا بعضهم يقول: «مَن أخفىٰ عنَّا بدعته لم تَخْفَ

(١) أخرجه البخاري (٥١٤٣)، ومسلم (٢٥٦٣) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

علينا أُلفته»[1]، يعني أننا نعرفه من خلال مَنْ يُجالس، وإن لم يُظهر البدعةَ في أقواله وأفعاله.

وقد قال يحيىٰ بن سعيد القطان رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لما قَدِم سفيانُ الثوري البصرةَ -وكان الربيع بن صبيح له قَدْر عند الناس وله حَظوة ومنزلة- فجعل الثوري يسأل عن أمره ويستفسر عن حاله، فقال: ما مذهبه؟ قالوا: مذهبه السُّنَّة. قال: مَن بطانته؟، قالوا: أهل القَدر، قال: هو قدري».

وقد علَّق ابنُ بطة رَحِمَهُ ٱللَّهُ علىٰ هذا الأثر بقوله: «رحمةُ الله علىٰ سفيان الثوري، لقد نطق بالحكمة فصَدَق، وقال بعلمٍ فوافق الكتاب والسُّنَّة وما تُوجبه الحكمة ويُدركه العَيَان ويعرفه أهل البصيرة والبيان؛ قال الله جل وعلا: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ بِطَانَةً مِّن دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُّواْ مَا عَنِتُّمْ﴾ [آل عمران:١١٨]»[2].

---

(١) أخرج ابن بطة في «الإبانة الكبرىٰ» (٢/ ٤٥٢) (٤٣٠) عن بقية قال: كان الأوزاعي يقول: «من ستر عنا بدعته لم تَخْفَ علينا ألفته».

(٢) أخرج هذا الأثر ابن بطة في «الإبانة الكبرىٰ» (٢/ ٤٥٢) (٤٣١).

التصنيف باليقين نادرٌ جداً في الأمة:

وليعلم طالبُ العلم أنَّ أكثرَ تَصنيف أهلِ العلم في قديم الزمن وحديثه إنَّما هو بالظن المُعتبر، أما التصنيف باليقين فهو نادرٌ جدًّا في الأمة.

والتصنيف بالظن كالتصنيف بالشهادة، فإذا شهد عَدْلان علىٰ رجل بأنه من أهل الأهواء والبدع حُكِم عليه بذلك.

والتصنيف بالقرائن ونحو ذلك من الأمور التي يكون مَبناها علىٰ الظن، كما هو في أكثر أحكام الشريعة الإسلامية.

نصيحة لطالب العلم:

وينبغي لطالب العلم أن يَحترز من هذا الباب، وأن يَخشاه خشية عظيمة، وأن يبتعد عنه أول طلبه للعلم؛ لأن هذا البابَ بابٌ وَعر المسلك، صعب المُرتقىٰ.

فعلامة توفيق طالب العلم في أول أمره: أن يَشتغل بحفظ المتون العلمية، وأن يُقبل عليها حفظًا وفهمًا ودراسة وتكريرًا ونحو ذلك.

وعلامة عدم توفيقه: أن يشتغل بمثل هذه الأبواب في أول الطلب.

فليترك الطالب العنايةَ بهذا الباب في أول طلبه، وليُقبل على أصول العلم حتىٰ يكون في ذلك توفيقه إن شاء الله.

والله تعالىٰ أعلم،،،

وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد.

الفهرس

☆☆☆☆